رئيس جمعية أصدقاء البيئة بزاكورة لـ"الصحراء المغربية": يجب تشجيع الاستثمارات لضمان استقرار السكان

جمال أقشباب: مناطق الواحات مهددة بالاندثار لغياب استراتيجية فلاحية مندمجة ومستدامة

قال جمال أقشباب، رئيس جمعية أصدقاء البيئة بزاكورة في حوار مع "الصحراء المغربية"، إن التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف ساهما في هجرة سكان الواحات نحو المدن.
وأضاف أقشباب أنه لا توجد استثمارات لمحاولة معالجة مشكل التغيرات المناخية والبحث عن بدائل اقتصادية أخرى، لأن هناك ضعفا في الاستثمار في هذه المنطقة.
وأكد رئيس الجمعية أن مناطق الواحات أصبحت مهددة وأنه بعد مرور ٣٠ سنة يمكن أن نتحدث عن مغرب دون واحات، الأمر الذي وصفه بالخطير، قائلا "إذا لم نستطع وضع استراتيجية فلاحية مندمجة ومستدامة وتشجيع الاستثمارات في هذه المناطق لضمان استقرار السكان".

• كيف ساهمت التغيرات في هجرة سكان الواحات بزاكورة؟

اليوم أصبحت الواحات مجالا للطرد السكاني، ومن بين الأسباب هناك عوامل المناخ والتغيرات المناخية التي باتت تشهدها هذه المناطق، وأدت منذ القرن 20 إلى مراحل الجفاف، وأصبح الأخير مشكلة بنيوية معقدة، لأنه يدوم أكثر من 7 سنوات، تليه مراحل مطيرة، قلة التساقطات تؤدي إلى تراجع المحصول الزراعي، خاصة التمور التي تشكل أساس الاستقرار والمدخول الأساسي للسكان، وبالتالي تراجع هذا المدخول يؤدي إلى الفقر ثم الهجرة.
هناك نوعان من الهجرة هجرة موسمية لأرباب الأسر الذين يهاجرون إلى المدن المغربية مدة سنة ثم يعودون في عيد الأضحى، وهناك هجرة دائمة لعدد من العائلات، التي اضطرت إلى الاستقرار بصفة عامة في مدن مراكش الدار البيضاء وتارودانت.

• هل توجد أرقام أو إحصائيات توضح عدد العائلات المهاجرة إلى المدن؟

ليست هناك إحصائيات أو دراسات أو أبحاث بل هناك فراغ في هذا المجال، وما يثبت بالملموس أن هناك فراغا سكانيا بالمنطقة، يظهر من خلال عدد السكان الموجودين حاليا، فمنطقة واحة درعة حسب إحصاء 2014 لا يتعدى السكان 3 آلاف نسمة في مساحة شاسعة، وهذا غير مرتبط بالنمو الديمغرافي، فهو مرتفع بالمنطقة لكن يتعلق بعامل الهجرة.
وأعطي هنا أيضا مثالا آخر، مناطق الواحات بجهة درعة تافيلالت عدد سكانها هو مليون و600 ألف نسمة، أي تقريبا هذا العدد قد نجده في حي بمدينة الدارالبيضاء، علما أن مساحة هذه الجهة في مناطق الواحات تشكل 14 في المائة من مساحة المغرب، بمعنى يوجد فراغ سكاني وبوار اجتماعي، لكنه مرتبط بالهجرة وقلة ظروف العمل، المرتبطة بعامل المناخ، كما لا توجد استثمارات لمحاولة معالجة مشكل التغيرات المناخية والبحث عن بدائل اقتصادية أخرى، لأن هناك ضعفا في الاستثمار في هذه المنطقة.

• نعلم أن المرأة تتأثر بشكل كبير بالتغير المناخي هل من بدائل تساعدها على التكيف مع هذه الظاهرة؟

عبر التاريخ نجد أن المرأة عانت ومازالت تعاني في هذه الواحات، وهي تشكل الأساس والقاعدة للأسر في هذه المناطق على اعتبار الأدوار التي تقوم بها من تربية للأطفال وتدبير الأعمال المنزلية، إلا أنها تساهم بشكل كبير في الزراعة.
وتزيد معاناتها مع مراحل الجفاف، عندما تقل التساقطات المطرية والماء الصالح للشرب، وتتكلف المرأة بجلب الماء من خلال قطع مسافات كبيرة، وكذلك تعاني المرأة بشكل آخر من مشكل مغادرة رب الأسرة وهجرته نحو المدن، وفي هاته الحالة تتحمل المرأة مسؤولية كبيرة تتجلى في طهو الأكل وجلب الماء وتربية الأطفال، بالإضافة إلى مزاولة نشاط اقتصادي.
بمعنى أن المعاناة تظل كبيرة، لكن لا توجد بدائل في هذه المنطقة، فالمرأة تواجه المشاكل نفسها بنفسها، ليس هناك تشجيع للمرأة على مزاولة أنشطة مدرة للربح وتحسين ظروفها، خاصة أنها هي وأبناؤها يعانون من المراكز الصحية، وغياب استراتيجية لرد الاعتبار لهؤلاء النساء داخل الواحات، رغم أنهن يلعبن أدوارا متعددة.

• ما هو الدور الذي تقوم به الجهات المعنية بالمنطقة لموجهة التحديات؟

رغم أن المغرب وقع على بروتكول مؤتمر باريس ومجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالتغيرات المناخية ونسمع شعارات بعض الوزراء والمسؤولين، لكن على أرض الواقع ليست هناك استراتيجية في المغرب للتأقلم مع التغيرات المناخية، والعكس صحيح، فعوض اتباع السيناريو الصحيح وهو عقلنة الموارد الطبيعية، وتبني رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة، اتبعنا السيناريو الأسوأ وهو تدمير الموارد الطبيعية واستغلال فظيع لهذه الموارد على أرض الواقع.
وأعطي مثالا على ذلك مناطق الواحات تعاني من أزمة مائية حادة وإشكالية التقلبات المناخية، وهناك تراجع للموارد المائية السطحية والباطنية وهناك تدهور للوحات بشكل كبير، ورغم ذلك تنهج الدولة سياسة فلاحية غير مستدامة، لكن هناك زراعات دخيلة على المنطقة تستنزف الفرشة المائية بشكل كبير، وهي زراعة البطيخ الأحمر، التي ساهمت في أزمة العطش التي شهدها إقليم زاكورة، كذلك على مستوى الاستثمارات في المنشئات المائية هناك استثمارات ضعيفة ولا تتماشى مع تقلبات المناخ، ليس هناك بناء سدود لتعبئة الموارد المائية أو خلق أنشطة اقتصادية بديلة لمواجهة التقلبات المناخية، ولحد الآن لا توجد استراتيجية تساهم في شكل كبير للتأقلم مع التغيرات المناخية وضمان الاستقرار.
منذ تأسيس جمعية أصدقاء البيئة سنة 2000 نعمل على مستويات عدة، خاصة التحسيس والتوعية بحماية الموارد الطبيعية في المنطقة بمواجهة العوامل سواء عوامل بشرية أو مناخية التي تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية.
ومباشرة بعد تأسيس الجمعية بسنتين واجهنا ظاهرة خطيرة في المنطقة التي سببها الأساسي هو الجفاف القاتل، ذلك أنه في مطلع القرن 21 واجهت ظاهرة خطيرة وهي تصدير أشجار النخيل وبيعها طول الواحدة منها 10 أمتار عمرت لمدة قرن وبيعها للوبيات أشجار النحيل بأثمان زهيدة بين 100 و 200 درهم، وبيعها للجماعات الترابية بالمدن لتزين الشوارع والفيلات.
واجهنا هذه الظاهرة بشكل كبير، الكل كان ضدنا حتى الفلاحين لأنهم يعانون الفقر وفي حاجة ماسة إلى النقود، وهناك بعض المقاولات من استغلت وضعيتهم وتقتني النخل بأثمان زهيدة.
واجهنا هذا المشكل رغم أن الكل كان ضدنا من فلاحين وسلطات محلية والمكتب الجهوي للاستثمار، لكن من لعب الدور الكبير مع الجمعية وهي وسائل الإعلام، استطعنا أن ننتزع قرار عاملي سنة 2004، الذي يمنع منعا كليا اقتلاع أشجار النخيل، وناضلنا على مستوى البرلمان مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وتمكنا أيضا من انتزاع قانون وطني 01/06 المتعلق بالتنمية المستدامة لنخيل التمر، وهذا ربح كبير لمناطق الواحات وساهم بشكل كبير في الحد من ظاهرة اقتلاع النخيل وتهجيرها نحو المدن المغربية.
وهذه الظاهرة مرتبطة أساسا بمشكل تغير المناخ والجفاف، كذلك نظمنا أياما دراسة وندوات وملتقيات واستطعنا توثيق كل القضايا البيئية بإقليم زاكورة وخرجنا بتوصيات وأفكار ورؤى وجهت على الجهات، لكن الوضع داخل الواحات مازال مقلقا من خلال حدة التغيرات المناخية من جهة، وغياب استراتيجية الدولة في ما يخص تبني سياسة مستدامة وتشجيع الاستثمار في هذه المنطقة، مازاد الوضع تازما واستفحالا.
وأمام هذا الوضع ومن أجل دق ناقوس الخطر من جديد نظمنا المؤتمر الوطني البيئي الأول حول المناخ، وحاليا اللجنة العلمية منكبة على إخراج مجموعة من التوصيات وإصدار كتاب يضم كل المداخلات العلمية التي وضعها عدد من الباحثين في مختلف المناطق.
وأثمرت جهود جمعية أصدقاء البيئة سنة 2008 بنيلها جائزة الحسن الثاني للبيئة، في صنف المجتمع المدني، تقديرا للمجهودات التي تقوم بها، الإشكال الآن أن مناطق الواحات أصبحت مهددة وأنه من هنا على 30 سنة يمكن أن نتحدث عن مغرب دون واحات، وهذا أمر خطير ، إذا لم نستطع وضع استراتيجية فلاحية مندمجة ومستدامة وتشجيع الاستثمارات في هذه المناطق لضمان استقرار السكان.